الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1
كلّية الحقوق والعلوم السياسية
مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
مجلة دولية محكمة نصف سنوية

ELBAHITH for Academic Studies
Biannual Peer Reviewed International Journal

الترقيم الدولي: ISSN: 2352-975X
الترقيم الدولي الالكتروني: EISSN: 2588-2368

موقع مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86

الرّقم: 038/م.ب.د.أ/ك.ح/ح.ب/2021م

شهادة النشر

يشهد السيد رئيس تحرير «مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية»؛ الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة1، ذات الترقيم الدولي ISSN:2352-975X والترقيم الدولي الالكتروني: EISSN: 2588-2368.

بأن الباحثة: آمال بوهنتالة - جامعة باتنة1 (الجزائر)، والباحث: بن لعامر وليد - جامعة باتنة1 (الجزائر)، قد أودعا بتاريخ: 24-03-2019 مقالاً موسوماً بـ: «الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد»، وقد تمّ نشره بعد المُراجَعة والتحكيم وورود تقارير الخبرة الإيجابية؛ بتاريخ: 30-04-2021، في المجلد: 08، العدد: 02 (العدد التسلسلي: 22) - أفريل 2021م.

باتنة في: 30-04-2021.

رئيس التحرير

الدكتور: ميلود بن عبد العزيز
رئيس تحرير مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
كلية الحقوق و العلوم السياسية-جامعة باتنة-1 الجزائر

ملاحظة: سلمت هذه الشهادة بطلب المعني لاستخدامها وفق ما يسمح به القانون.

هاتف / فاكس: +213 33 25 84 22
البريد الإلكتروني: rev.elbahith.batna@gmail.com
الموقع الالكتروني للمجلة: http://elbahith.univ- batna.dz

جامعة باتنة1 - الحاج لخضر

كلّيـة الحقـوق والعلـوم السيـاسية

ELBAHITH for Academic Studies

Biannual Peer Reviewed International Journal

الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية محكمة نصف سنوية

متخصصة في العلوم القانونية والسياسية

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول:

آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية

يومي 04/05 ديسمبر 2018

المجلد: 08- العدد: 02 -افريل 2021

العدد التسلسلي (22)

الترقيم الدولي ISSN: 2352-975X

الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN: 2588-2368

رقم الإيداع القانوني .1990-2014

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

العدد التسلسلي (22) أفريل 2021

EL BAHITH For Academic Studies

University of Batna1 – Hadj Lakhder

Faculty of Law and Political Sciences

ELBAHITH for Academic Studies

Biannual Peer Reviewed International Journal

EL BAHITH

FOR ACADEMIC STUDIES

Special zed in legal and political science fields

CC BY NC ND OPEN ACCESS

VOL: 08 - ISSUE: 02

APRIL 2021

N°: (22)

ISSN: 2352-975X EISSN: 2588-2368

Legal Depositary Number: 1990-2014

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

ELBAHITH For Academic Studies

مجلة دولية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة1- الجزائر

تهدف المجلة إلى نشر الانتاج العلمي

باللغات الثلاث

(العربية، الانجليزية، و الفرنسية)

في مجالات العلوم القانونية والعلوم السياسية

EISSN: 2588-2368 ـــ ISSN: 2352-975X

رقم الايداع القانوني: 1990- 2014

الرئيس الشرفي

أ.د/ عبد السلام ضيف

مدير جامعة - باتنة1

مدير المجلة

أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي

عميد كلية الحقوق

والعلوم السياسية

رئيس التحرير

د/ ميلود بن عبد العزيز

نواب رئيس التحرير

د/ أمال بوهنتالة

د/ فتاح شباح

الأمانة

عبد الرزاق صحراوي

- المقالات التي تصل للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لتنشر.
- إن مضمون المقالات المنشورة يلزم اصحابها فقط ولا يحمل المجلة أية مسؤولية.

لكل المراسلات

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة1 – الجزائر 05000

هاتف / فاكس: 213.33.25.84.22+

الموقع الإلكتروني للمجلة

http://elbahith.univ-batna.dz

الموقع على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP

http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86

البريد الإلكتروني

rev.elbahith.batna@gmail.com

هيئة التحرير

د/أمـــال بوهنتـــالة _____ جامعة باتنة1 - الجزائر _____ محرر مساعد

نائب رئيس التحرير _____

د/فتـــاح شبـــاح _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد

نائب رئيس التحرير _____

أ.د/مخلوفي عبد الوهـاب _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/ القحطاني عبد المحسن _____ جامعة الكويت- الكويت _____ محرر مساعد

أ.د/ أوكيل عمر _____ جامعة السلطان قابوس - عمان _____ محرر مساعد

أ.د/ دينيس ليجروس Denis Legros _ جامعة باريس 8 - فرنسا _____ محرر مساعد

أ.د/ فيليب دليباك Ph.Delebecque _ جامعة باريس1 - فرنسا _____ محرر مساعد

أ.د/ عباس نهاد _____ جامعة دار العلوم- السعودية _____ محرر مساعد

أ.د/ عبد الله آمال _____ جامعة السلطان قابوس- عمان _____ محرر مساعد

أ.د/ عبيدات هاني _____ جامعة اليرموك- الأردن _____ محرر مساعد

أ.د/ يوسف ناصر _____ الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا _____ محرر مساعد

أ.د/ابراهيم الفراد _____ جامعة المرقب - ليبيا _____ محرر مساعد

أ.د/ابراهيم ملاوي _____ جامعة أم البواقي - الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/إرزيـــل الكـــاهنة _____ جامعة تيزي وزو - الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/بـــاي أحـــمد _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/بن سعـــيد مـــراد _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/شعبـــان سمـــير _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد

أ.د/عدنان سرحان _____ جامعة الشارقة - الإمارات _____ محرر مساعد

أ.د/عدنان عواد سلمان الشوابكة _ جامعة الطائف - السعودية _____ محرر مساعد

أ.د/لشقر عبد القـــادر _____ جامعة فاس- المغرب _____ محرر مساعد

أ.د/مثنى العبيدي _____ جامعة تكريت - العراق _____ محرر مساعد

أ.د/مصـــطفى الفوركي _____ جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب ___ محرر مساعد

د/ فيليب يوسال Ph.Useille _____ جامعة فلانسيان - فرنسا _____ محرر مساعد

د/صدراوي طارق _____ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - تونس ___ محرر مساعد

د/أحمد الساعدة _____ جامعة المجمعه - السعودية _____ محرر مساعد

أ.د/ أحمد حسنية _____ جامعة ظفار- عُمان _____ محرر مساعد

د/ كنوش محمد _____ جامعة تراكيا – تركيا _____ محرر مساعد

هيئة التحرير

د/ بن عنتر عبد النور_____ جامعة باريس8- فرنسا _____محرر مساعد
د/ الخطيب محمد عرفان_____ جامعة دمشق- سوريا _____محرر مساعد
د/ العنزي عبد المجيد خلف منصور _ أكاديمية سعد العبدالله - الكويت ___محرر مساعد
د/ دبيشي عقيلة _____ جامعة باريس8 - فرنسا _____محرر مساعد
د/ طلعت عيسى_____ الجامعة الاسلامية غزة - فلسطين_____محرر مساعد
د/ محمد خليفة صديق محمد ____ جامعة إفريقيا العالمية - السودان_____ محرر مساعد
د/ عبد الله طرابزون_____ جامعة إسطنبول- تركيا _____محرر مساعد
د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان جامعة فلسطين _____محرر مساعد
د/ ناصر عبد الرحيم نمر العلي ___ جامعة روسيا الحكومية الاجتماعية ___محرر مساعد
د/الحمداني قيس ناصر راهي ____ جامعة البصرة-العراق _____محرر مساعد
د/الزويني بشرى _____ الجامعة العراقية- العراق _____محرر مساعد
د/العربي مصطفى _____ جامعة المرقب - ليبيا _____محرر مساعد
أ.د/ مشاعر إدريس خير الله سرور__ جامعة الخرطوم- السودان_____محرر مساعد
أ.د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان - جامعة فلسطين- فلسطين_____محرر مساعد
أ.د/ حسيني خالد_____ جامعة بورتسموث- المملكة المتحدة ____محرر مساعد
أ.د/ رياض أحسن_____ جامعة فيصل أباد - باكستان _____محرر مساعد
أ.د/ أحمد أسيا ريس_____ جامعة سانس- ماليزيا _____محرر مساعد
د/آمنة سلطاني_____ جامعة الوادي - الجزائر_____محرر مساعد
د/جـــــواد ربـــــاع _____ جامعة ابن زهر آكادير - المغرب _____محرر مساعد
د/خالد حساني_____ جامعة بجاية - الجزائر _____محرر مساعد
د/ســـــامي بخـــوش _____ جامعة باتنة1- الجزائر_____محرر مساعد
د/شادي عدنان الشديفات_____ جامعة الشارقة - الإمارات_____محرر مساعد
د/شرف الدين الطيب حسين محمود جامعة الطائف - السعودية _____محرر مساعد
د/عبد الحليم بوشكيوه _____ جامعة جيجل - الجزائر _____محرر مساعد
د/عبد القادر محمد الداه _____ جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا _محرر مساعد
د/عبد الكريم كاظم عجيل ____ جامعة ذي قار - العراق _____ محرر مساعد
د/عبدالمجيد بوكير _____ جامعة فاس- المغرب _____محرر مساعد
د/عبدلي سعيد الحسين _____ جامعة قرطاج - تونس _____محرر مساعد

هيئة التحرير

د/عمر خيري ـــــــــــــــ جامعة سقارية - تركيا ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/عواطف زرارة ـــــــــــــــ جامعة الشارقة- الامارات ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/فرحي فيصل ـــــــــــــــ جامعة كيبك مونتريال- كندا ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/فقيه جيهان ـــــــــــــــ الجامعة اللبنانية- لبنان ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/فهيـــــمة قســـوري ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/كنزة مغيش ـــــــــــــــ جامعة الجزائر3- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/محمد خليفة ـــــــــــــــ جامعة عنابة - الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/محمد علي الشباطات ـــــــــــــــ جامعة الشرق الاوسط - الأردن ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/ صالح محمد أشرف ـــــــــــــــ جامعة ابن رشد - هولندا ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/محمد عمر عيد المومني ـــــــــــــــ جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/مراح محمد ـــــــــــــــ جامعة قطر - قطر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/مراد بن صغير ـــــــــــــــ جامعة تلمسان - الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/مسعـــــود البـلي ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/ملوخية عمـاد ـــــــــــــــ جامعة الاسكندرية - مصر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/منصورمجاجي ـــــــــــــــ جامعة المدية - الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/نجيب عوينات ـــــــــــــــ جامعة جدة - السعودية ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/نعيمي عبد المنعم ـــــــــــــــ جامعة الجزائر3- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/ نـــــورة بن بوعبدالله ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/همام القوصي ـــــــــــــــ جامعة حلب - سوريا ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/ولـــيد ثابـــتي ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/آسيـــا بن بوعـــزيـز ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
د/صورية زردوم ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد
أ/عبد المـالك فـــــرادي ـــــــــــــــ جامعة باتنة1- الجزائر ـــــــــــــــ محرر مساعد

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

أ.د/ رقية عواشرية - جامعة باتنة1

أ.د/ الواسعة صالحي زرارة - جامعة باتنة1

أ.د/ فريدة مزياني - جامعة باتنة1

أ.د/ شادية رحاب - جامعة باتنة1

أ.د/ صالح زياني - جامعة باتنة1

أ د/ عبد الرحمن لحرش - جامعة عنابة

أ.د/ الزين عزري - جامعة بسكرة

أ.د/ مختاري مراد- جامعة الجلفة

أ.د/ قوي بوحنية - جامعة ورقلة

أ.د/ حورية لشهب - جامعة بسكرة

أ.د/ ابراهيم بن داود - جامعة الجلفة

أ.د/ شمامة خير الدين - جامعة باتنة1

أ.د/ أحمد بنيني - جامعة باتنة1

أ.د/ دليلة مباركي - جامعة باتنة1

أ.د/ عمر فرحاتي - جامعة بسكرة

أ.د/ عبد الحليم بن مشري - جامعة بسكرة

أ.د/ عبد الجليل مفتاح - جامعة بسكرة

أ.د/ عبد المجيد بوكركب - جامعة باتنة1

أ.د/ حسينة شرون - جامعة بسكرة

أ.د/ دلال بحري- جامعة باتنة1

أ.د/ سمير شعبان - جامعة باتنة1

أ.د/ عادل زقاغ - جامعة باتنة1

أ.د/ مراد بن سعيد - جامعة باتنة1

أ.د/ الكاهنة أرزيل - جامعة تيزي وزو

أ.د/ مصطفى بخوش - جامعة بسكرة

أ د/ لخضر زرارة - جامعة باتنة1

أ د/ أحمد باي - جامعة باتنة1

أ د/ نادية خلفة - جامعة باتنة1

أ د/ عبد الله راقدي - جامعة باتنة1

أ.د/ محمد لخضر بن عمران - جامعة باتنة1

أ.د/ سامي بن حملة - جامعة قسنطينة

أ.د/ طروب بحري - جامعة باتنة1

أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي - جامعة باتنة1

أ.د/ الهادي خضراوي - جامعة الأغواط

أ.د/ عبد الحق زغدار - جامعة باتنة1

أ.د/ عادل مستاري- جامعة بسكرة

أ.د/ لبنى أحمان - جامعة باتنة1

أ.د/ ابراهيم ملاوي - جامعة أم البواقي

أ.د/ عمار رزيق - جامعة باتنة1

أ.د/ عز الدين مسعود - جامعة الجلفة

أ.د/ رفيقة قصوري - جامعة خنشلة

أ.د/ سعاد زغيشي - جامعة باتنة1

أ.د/ باخويا دريس- جامعة أدرار

أ.د/ مزوز بركو- جامعة باتنة1

أ.د/ جغلول زغدود - جامعة أم البواقي

د/ ابراهيم بوهنتالة - جامعة باتنة1

د/ أحمد بولقصيبات - جامعة باتنة1

د/ أحمد مواقي بناني - جامعة باتنة1

د/ أسيا بن بوعزيز -جامعة باتنة 1

د/ الهاشمي تافرونت - جامعة خنشلة

د/ أمال بوهنتالة - جامعة باتنة1

د/ أمال موساوي - جامعة باتنة1

د/ آمنة سلطاني- جامعة الوادي

د/ أوشن حنان - جامعة خنشلة

د/ بخوش سامي-جامعة باتنة1

د/ بن عبيد إخلاص - جامعة باتنة1

د/ بن عشي حسين - جامعة باتنة1

د/ بن فرحة هيام - جامعة الجزائر3

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

د/ بن نجاعي نوال ريمة - جامعة باتنة1
د/ بوبشيش رفيق - جامعة باتنة1
د/ بوعيشة بوغفالة - جامعة الأغواط
د/ تمام شوقي يعيش - جامعة بسكرة
د/ جداي علي - جامعة باتنة 1
د/ جليلة مصعور- جامعة باتنة1
د/ حامدي بلقاسم - جامعة باتنة1
د/ حفصية بن عشي- جامعة باتنة1
د/ حكيمة عمورة - جامعة باتنة1
د/ خالد حساني - جامعة بجاية
د/ خضار يمينة - جامعة باتنة1
د/ خلاف فاتح - جامعة جيجل
أ.د/ خيرة بن عبد العزيز - جامعة باتنة1
د/ دبه ناصر - جامعة باتنة 1
أ.د/ دلال لوشن - جامعة باتنة1
د/ رازي نادية - جامعة الأمير عبد القادر
د/ رفيقة بسكري - جامعة باتنة1
د/ زردوم صورية - جامعة باتنة1
د/ زيدان زياني- جامعة باتنة1
أ.د/ زينة آيت وازو - جامعة تيزي وزو
د/ ساعد العقون - جامعة الجلفة
د/ سامية شينار - جامعة باتنة1
أ.د/ سليم بشير - جامعة باتنة1
د/ سمير رحماني - جامعة باتنة1
د/ شباح فتاح - جامعة باتنة1
د/ شفيعة حداد- جامعة باتنة1
د/ صالح جزول - المركز الجامعي مغنية
د/ صباح عبد الرحيم - جامعة ورقلة

د/ صليحة بيوش- جامعة باتنة1
د/ ضريفي نادية - جامعة المسيلة
د/ طلال لموشي - جامعة باتنة1
أ.د/ طيب بلواضح - جامعة المسيلة
أ.د/ عباس شافعة - جامعة باتنة1
د/ عبد الحق لخذاري - جامعة تبسة
د/ عبد الحليم بوشكيوة - جامعة جيجل
د/ عبد الرحمن بن نصيب - جامعة باتنة1
أ.د/ عبد العالي حاحة - جامعة بسكرة
د/ عبد العزيز خنفوسي - جامعة سعيدة
د/ عبد القادر حوبة - جامعة الوادي
د/ عبد الله لعويجي- جامعة باتنة1
د/ عبد الله هوادف - جامعة المسيلة
د/ عبد المجيد بن يكن - جامعة خنشلة
د/ عبد المجيد لخذاري - جامعة خنشلة
د/ عتيقة كواشي - جامعة باتنة1
د/ عزوز سارة - جامعة باتنة 1
د/ عكنوش نور الصباح - جامعة بسكرة
د/ علاوة هوام - جامعة باتنة1
د/ عمر مرزوقي - جامعة باتنة1
د/ عنترة بن مرزوق - جامعة المسيلة
د/ فايزة ميموني - جامعة باتنة1
د/ فضيلة بوطورة - جامعة باتنة1
د/ فهيمة قسوري - جامعة باتنة1
أ.د/ فيصل نسيغة - جامعة بسكرة
د/ كنزة مغيش - جامعة الجزائر3
د/ لجلط ابراهيم- م. الجامعي تيسمسيلت
د/ لجلط فواز - جامعة المسيلة

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

د/ لخضر رابحي - جامعة الأغواط
د/ لزهر وناسي - جامعة باتنة1
د/ لعلى يحياوي - جامعة باتنة1
د/ ليلى بعتاش-جامعة الأمير عبد القادر
د/ ليندة أونيسي - جامعة خنشلة
أ.د/ محمد بوكماش- جامعة خنشلة
أ.د/ محمد خليفة- جامعة عنابة
د/ محمد سمصار- جامعة باتنة1
د/ محمدي سماح - جامعة باتنة1
د/ محمودي سماح - المركز الجامعي بريكة
د/ مراد بن صغير - جامعة تلمسان
د/ مسعود البلي - جامعة باتنة1
د/ مفتاح حنان - جامعة باتنة1
د/ مقني بن عمار - جامعة تيارت
د/ مناصرة عزوز - جامعة باتنة1
أ.د/ منصور مجاجي- جامعة المدية
د/ مونية بن بوعبد الله - جامعة باتنة1
د/ ميلود بن عبد العزيز - جامعة باتنة1
د/زهور دقايشية - جامعة باتنة1
د/ عبداللاوي زينب - جامعة باتنة1
أ.د/ عزوز غربي - جامعة المسيلة
د/ عثماني علي - جامعة الأغواط
د/ الديب جمال - جامعة الجزائر3
د/ عياشي جمال - جامعة المدية
د/ رقولي كريم - جامعة سطيف2
د/ ميلود سلامي - جامعة باتنة1
د/ نعيمي عبد المنعم - جامعة الجزائر3
د/ نور الدين حمشة - جامعة باتنة1
د/ رزيق أميرة- جامعة باتنة1
د/ نورة بن بوعبد الله- جامعة باتنة1
د/ نوفل اسماعيلي - جامعة تبسة
أ.د/ هشام عبد الكريم- جامعة باتنة1
د/ والي عبد اللطيف - جامعة المسيلة
د/ وردة بن بوعبد الله - جامعة باتنة1
د/ وفاء دريدي - جامعة باتنة1
د/ وليد ثابتي- جامعة باتنة1
د/ يزيد عربي باي - جامعة باتنة1
د/ يوسف جحيش - جامعة باتنة1
أ.د/ يوسف زدام- جامعة باتنة1
د/ يوسف زروق - جامعة الجلفة
د/ منال بوكورو- جامعة قسنطينة1
د/ دبة ناصر- جامعة باتنة1
د/ سناء بولقواس- جامعة خنشلة
د/ شرقي اسماعيل - جامعة باتنة1
د/ شيعاوي وفاء - جامعة الجزائر3
د/ حروش منيرة - جامعة باتنة1
د/ عبد النور منصوري - جامعة المسيلة
د/ سعيد لوصيف - جامعة باتنة1
د/ بن طيبة صونية - جامعة تبسة
د/محروق كريمة - جامعة قسنطينة1
د/ سمير كيم - جامعة تبسة
د/ بكراوي محمد مهدي - جامعة أدرار
د/ بوبترة طارق - جامعة قسنطينة1
د/ بوحالة الطيب- جامعة خنشلة
د/ شطاب كمال- جامعة المسيلة
د/ لعماري وليد- جامعة الجزائر3
د/ رقيق لينده- جامعة باتنة1
د/ بوسعدية رؤوف- جامعة سطيف2

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

د/ سعيد لوصيف - جامعة باتنة1
إلهام بوحلايس - جامعة منتوري قسنطينة
كريمة خطاب - جامعة الجزائر1
د/ بوعزيز بوبكر - جامعة المسيلة
أ.د/ بوعيسي حسام الدين- جامعة المسيلة
د/ جاب الله رمزي- جامعة باتنة1
د/ بوستة جمال - جامعة أم البواقي
د/ رحموني فاتح النور - جامعة المسيلة
د/ زروقة إسماعيل- جامعة المسيلة
د/ زايدي عبد العزيز - جامعة المسيلة
د/ عبد الكريم جمال- جامعة الجلفة
د/ غبولي منى- جامعة سطيف2
د/ فلاك نور الدين - جامعة المسيلة
د/ برابح السعيد - جامعة المسيلة
د/ خرشي عمر معمر - جامعة سعيدة
د/ كرازدي إسماعيل - جامعة باتنة1
د/ خرشي الهام - جامعة سطيف 2
د/ لعلى عتيق - جامعة ورقلة
د/ غضبان نصيرة - جامعة باتنة 2
د/ بيرد رتيبة - جامعة تيزي وزو
د/ بليل نونة - جامعة باتنة1
د/ محمد الطاهر عديلة - جامعة المسيلة
د/ محروق كريمة - جامعة قسنطينة
د/ مبروك حدة - جامعة تبسة
د/ عبد المالك بوضياف - جامعة بسكرة

د/ عبد العالي هبال - جامعة باتنة1
خيرة سماوس - جامعة بشار
بوزيدة عادل - جامعة الجزائر1
قوتال ياسين - جامعة خنشلة
كوسة عمار - جامعة سطيف2
مزيتي فاتح - جامعة خنشلة
غلاب عبد الحق - جامعة الجزائر 1
بهلول سمية - جامعة سطيف2
بن يسعد عدرة - جامعة منتوري قسنطينة
حامدي محمد - جامعة باتنة 1
طواهير عبد الجليل - جامعة ورقلة
لعقابي سميحة - جامعة سطيف2
حاج عزام سليمان - جامعة المسيلة
غربي نجاح - جامعة سطيف2
وافية داهل - جامعة سطيف2
عبد الرحمن بوكثير - جامعة سطيف2
د/ زين العابدين معو - جامعة أم البواقي
د/ زواقري الطاهر - جامعة خنشلة
د/ الطاهر غيلاني - جامعة باتنة1
د/ ريحاني أمينة - جامعة باتنة1
د/ حموم فريدة - جامعة جيجل
د/ بلعزام مبروك - جامعة سطيف2

الهيئة العلمية للمجلة

من خارج الجزائر

أ.د/ ابـراهيم الفـراد - جامعـة المرقـب - ليبيـا

أ.د/ أحمد محمود المساعدة - جامعة المجمعة - السـعودية

أ.د/ جاسـم محمـد زكريـا - جامعـة دمشـق - سـوريا

أ.د/ صـدراوي طـارق - وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي - تـونس

أ.د/ عباس نهاد - جامعة دار العلوم - السعودية

أ.د/ عبد القادر لشقر - جامعة فاس - المغرب

أ.د/ عبد الله أمال - جامعة السلطان قابوس - عمـان

أ.د/ عبيـدات هـاني - جامعـة اليرمـوك - الأردن

أ.د/ عدنان سرحان - جامعة الشارقة - الإمارات

أ.د/ عـدنان عـواد سـلمان الشـوابكة - جامعـة الطـائف - السـعودية

أ.د/ علي المهداوي - جامعة الشارقة - الإمارات

أ.د/ فيصل بن حليلو - جامعة الشارقة - الإمارات

أ.د/ ليجروس دينيس - جامعة باريس8 - فرنسا

أ.د/ مثنى العبيدي - جامعة تكريت - العراق

أ.د/ محمـد علـي الحربـي - جامعـة طيبـة - السـعودية

أ.د/ محمـد فهـد سـالم خليـل الرشـاد - مـدير الإلكسـو

أ.د/ محمود صالح الكروي - جامعة بغداد - العـراق

أ.د/ مرتضى عبد الله خيري - جامعة ظفار - عمـان

أ.د/ مشـاعل الماجـدي - جامعـة الكويـت – الكويـت.

أ.د/ مصـطفى الفـوركي - جامعـة السـطات - المغـرب

أ.د/ يوسـف ناصّـر - الجامعـة الإسـلامية العالمية ماليزيـا

أ.د/ أحمـد حسـنية- جامعـة ظفـار- عمـان

أ.د/ سـوام سـعيد- Université Paris Ouest Nanterre – فرنسا

أ.د/ مشـاعر خـير الله- جامعـة الخرطـوم - السـودان

أ.د/ حسـين أحمـد – جامعـة ظفـار- عمـان

أ.د/ بوعنـدال يوسـف - جامعـة قطـر

أ.د/ فيليب دليباك Ph.Delebecque جامعـة بـاريس1- فرنسـا

أ.د/ دينيس ليجروس Denis Legros جامعـة بـاريس8 – فرنسـا

د/ الحمداني قيس ناصر راهي - جامعة البصرة - العـراق

د/ العربـي مصـطفى - جامعـة المرقـب - ليبيـا

د/ جواد رباع - جامعة ابن زهر آكادير - المغرب

د/ دبيشـي عقيلـة - جامعـة بـاريس8 - فرنسـا

د/ سعيد الحسين عبدلي - جامعة قرطاج - تونس

د/ شـادي عـدنان الشـديفات - جامعـة الشـارقة - الإمـارات

د/ شـرف الـدين الطيـب حسـين محمـود - جامعـة الطـائف - السـعودية

د/ صـالح محمـد أشـرف - جامعـة ابـن رشـد - هولنـدا

د/ عبـد السـتار رجـب - جامعـة تـونس

الهيئة العلمية للمجلة

من خارج الجزائر

د/ عبد القادر محمد الداه - جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا

د/ عبد الكريم كاظم عجيل - جامعة ذي قار - العراق

د/ عبدالمجيد بوكير - جامعة فاس - المغرب

د/ عصام عبد الشافي - جامعة الإسكندرية - مصر

د/ علي لطفي علي قشمر - جامعة الاستقلال - فلسطين

د/ عواطف زرارة - جامعة الشارقة - الإمارات

د/ فاطمة الزهراء عواطي - جامعة الشارقة – الإمارات

د/ فرحي فيصل - جامعة كيباك مونتريال - كندا

د/ فقيه جهان - الجامعة اللبنانية

د/ كنوش محمد - جامعة تراكيا - تركيا

د/ محمد الطلافحة - جامعة الإمارات - الإمارات

د/ محمد علي الشباطات - جامعة الشرق الاوسط - الأردن

د/ محمد مالك المهدي - جامعة الخرطوم - السودان.

د/ محمد خليفة صديق محمد- جامعة إفريقيا العالمية- الخطوم السودان

د/ القضاة علاء - جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

د/ ملوخية عماد - جامعة الاسكندرية - مصر

د/ نجيب عويسات - جامعة جدة - السعودية

د/ همام القوصي - جامعة حلب – سوريا

د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان- جامعة فلسطين

د/ بن عنتر عبد النور- جامعة باريس8- فرنسا

د/ الخطيب محمد عرفان- جامعة دمشق- سوريا

د/ العنزي عبد المجيد خلف منصور- أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية – الكويت

د/ دبيشي عقيلة - جامعة باريس8 – فرنسا

د/ طلعت عيسى- الجامعة الاسلامية-غزة- فلسطين

د/ هيلة حمد المكيمي - جامعة الكويت - الكويت

د/ ناصر عبد الرحيم نمر العلي- جامعة روسيا الحكومية الاجتماعية- روسيا

د/ المساعيد فرحان - جامعه آل البيت - المملكة الأردنية الهاشمية

د/ محمد خليفة صديق محمد - جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم، السودان

أ/ محمد البوشيخي- Sun Moon University/ Korea – كوريا

أ/ بشرى الزويني - الجامعة العراقية - العرق

أ/ هادي الشيب - الجامعة العربية الامريكية - فلسطين.

دليـل المُؤلف

يتضمن هذا الدليل القواعد والاجراءات المتبعة لقبول نشر المقالات والمساهمات البحثية المرسلة لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وهذا عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008م المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، وميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك القرار 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016م المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أولا - أهداف الدليل

1- تبيان مختلف المراحل المتعلقة بالنشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ بداية من الإرسال الإلكتروني (عبر حساب المؤلف في منصة المجلات العلمية الجزائرية) إلى مرحلة المراجعة (التحكيم) إلى النشر والاصدار.

2- إتاحة الفرصة لكل الباحثين من أساتذة وطلبة دكتوراه للاطلاع على شروط واجراءات النشر بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية .

3- العمل بكل شفافية وموضوعية في إثراء النشر العلمي الجامعي، والمساهمة الجدية في تطوير البحث العلمي الأكاديمي.

4- الحرص على حقوق المُؤلِفين المساهمين بالنشر في المجلة، وترسيخ ثقافة الأمانة والنزاهة العلمية.

5- توطيد التواصل العلمي بين مختلف الأكاديميين وباحثي الجامعات الجزائرية والأجنبية.

ثانيا - تقديم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية مُحكّمة نصف سنوية تصدر عن كلّية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة1- الحاج لخضر بالجزائر، تأسّست هذه الدّورية وفقاً للإجراءات القانونية ابتداءً من اعتمادها ضمن الهيئات العلمية للكلّية والجامعة على السواء، وهذا بغرض فتح فضاء معرفي وعلمي يُثمّن من خلاله إنتاجات الأساتذة والباحثين من داخل الوطن وخارجه، والمدوّنة باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية، واستكمالاً للإجراءات القانونية التي تُنظم إنشاء وتسيير الدوريات العلمية حرصت إدارة المجلّة على استصدار رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية 1990- 2014، والحصول على الترقيم الدّولي المعياري (ISSN: 2352-975X)، ثم الترقيم الدّولي المعياري الإلكتروني (EISSN: 2588-2368).

وتماشياً مع سياسة الوزارة في تجميع المجلات العلمية ضمن منصّة إلكترونية؛ تمّ اعتماد مجلة "الباحث للدراسات الأكاديمية" من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في منصّة المجلات العلمية الجزائرية، ومن أجل ضمان تواصل فعّال مع مختلف الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه، ولتقريب المجلة من المهتمّين وذوي الاختصاص؛ تمّ بعث موقع إلكتروني خاص بالمجلّة (http://elbahith.univ-batna.dz) يُتيح إمكانية الاطّلاع وتحميل كل الأعداد الصادرة منذ

تأسيس المجلّة، كما يُمكّن للمجلة الظهور الإلكتروني الواسع وكذا زيادة المقروئية وطنياً ودولياً، ويُسهّل مستقبلاً الاشتراك في قواعد البيانات العالمية الخاصة بفهرسة وتصنيف المجلات العلمية.

تُرحّب مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بكافّة الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلّقة بحقليْ العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرّعة عنهما، وكذا بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، وإذ نُكبر في الجميع اهتمامَهم بالتواصل مع المجلة من خلال إرسالهم لبحوثهم وإنتاجهم العلمي للنشر ضمن فضاء مجلّتنا؛ فإنّنا نُجدّد التزامنا بتقديم الأفضل والمفيد لكل الأساتذة والباحثين، وذلك من خلال إخضاع كل الأعمال المُقدّمة للتحكيم السرّي الذي يُشرف عليه كوكبة من الأساتذة والخبراء الأكْفاء، مع التزام الحيادية والموضوعية، لذلك ندعو كل المهتمّين من الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه بإرسال مساهماتهم البحثية عبر البوّابة مُحرّرة في القالب المخصّص Template لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية، والمُتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86

ثالثا - قواعد وشروط النشر

تنشر المجلة المقالات والدراسات والبحوث العلمية في حقلي العلوم القانونية والعلوم السياسية التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شانه الإساءة إلى البحث العلمي، وفي حالة ثبوت أعمال منافيه لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في المجلة لمدة خمس (05) سنوات.
- أن لا يكون البحث مستلا من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.
- أن تلتزم بالدقة والسلامة اللغوية، وأن لا تزيد عن 5500 كلمة وأن لا تقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش، وأن تكون محررة في القالب المخصص (Template) بخط AL-Mohanad حجم 13 و Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية. (تثبيت الخطوط المرفقة مع القالب).
- تتضمن الورقة الأولى: العنوان الكامل للمقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ورتبته العلمية والتخصص والمؤسسة التي ينتمي اليها (قسم، كلية وجامعة)، رقم الهاتف والفاكس، البريد الالكتروني، وملخصين للموضوع؛ أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الإنجليزية، وأن لا يتجاوزا كلمة.
- تكتب الهوامش دون قائمة المراجع بطريقة آلية وتعرض في آخر المقال (End of Document) بالترتيب التالي: المُؤلِف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلّة أو الملتقى، الناشر، البلد، الطبعة، السنة، الجزء والصفحة. وتكون بخط: AL-Mohanad حجم 11 وTimes New Roman حجم 10 بالنسبة للغات الأجنبية.
- تلتزم المجلة بإرسال المقالات الواردة إليها إلى لجان تحكيم سرية (مراجعين) وتفرض على الباحثين تدارك الهفوات والنقائص الواردة فيها في حال وجودها.

- بعد قبول المقال للنشر يجب على الباحث أن يرسل تعهد بعدم نشر المقال في مجلة علمية أخرى إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

E-MAIL: **rev.elbahith.batna@gmail.com**

- يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها
- كلّ مقال لا تتوفّر فيه هذه الشروط لا يُنشَر مهما كانت قيمته العلمية.
- تعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.
- يجب تقديم وثيقة المقال على شكل ملف وورد doc. في هذا القالب (Template)
- ترسل المقالات عن طريق موقع مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP). **http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86**

رابعا – قواعد وإجراءات المُراجعة (التحكيم)

1- تتم متابعة ترتيبات ومراحل المُراجعة (التحكيم) مع المراجعين، وكذا عملية النشر من خلال حسابكم الخاص الذي أنشأتموه في منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)؛ وستجدون فيه لوحة القيادة لأبحاثكم **(Tableau De Bord)** يُمَكِنُكُم من متابعة مقالاتكم.

2- بعد ارسالكم لمقالاتكم ومساهمتكم البحثية عبر حسابكم الخاص في منصة المجلات العلمية (ASJP)، تراجع هيئة التحرير هذه المساهمات للتأكد من مدى التزام أصحابها بالشروط الشكلية للنشر في المجلة؛ والمتضمنة في ورقة نموذج المقال **(القالب) (Template)** الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، والتي تعتبر عاملا أساسيا للقبول الأولي.

3- في حالة الاخلال بأحد الشروط الشكلية وعدم الالتزام بالنموذج الخاص بالمجلة يرفض المقال آليا. مع امكانية اعادة إرساله مرة ثانية بعد التقيد بالملاحظات المقدمة في رسالة الرفض.

4- تُرسلُ المقالات المقبولة شكلا (بعد حذف بيانات أصحابها) إلى مراجعين (خبيرين) أو أكثر من ذوي الاختصاص للتقييم (المراجعة) السري، ويكون ذلك بصفة حصرية عبر منصة المجلات العلمية (ASJP).

5- تُعرض نتائج المراجعة وتخضع في تقديرها وفقا للكيفيات التالية:

أ- في حالة ورود تقريرين (2) بالقبول ← يقبل المقال للنشر.

ب- في حالة ورود تقريرين (2) بالرفض← يرفض المقال للنشر.

ج- في حالة ورود تقرير(1) بالقبول وآخر بتحفظ (1) ← يستقبل المؤلف (الباحث) إشعارا بقبول البحث بتحفظ، وعليه الالتزام بإجراء التعديلات الواردة إليه في تقرير الخبرة، وإعادة ارسال المقال المعدل في **(خانة المقالات المقبولة بتحفظ).**

د- في حالة ورود تقريرين (2) بتحفظ ←على المؤلف اجراء التعديلات المطلوبة وإعادة ارسال المقال المعدل في **(خانة المقالات المقبولة بتحفظ).**

هـ- في حالة ورود تقرير (1) بتحفظ وآخر بالرفض (1) ← يرفض المقال للنشر.

- عليكم بمتابعة مقالكم بعد قبوله لاجتياز مرحلة التحكيم والتقييم (المُراجعة) من خلال حسابكم الخاص في البوابة (ASJP) إلى غاية نتيجته النهائية سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل
- المُؤَلِف (الباحث) مُطالب بإجراء التعديلات وفقا لتقرير الخبرة، ويعيد ارسال المقال المُعدل من خلال **(خانة المقالات المقبولة بتحفظ)**، **وليس كمقال جديد**. وفي حالة اعادة إرساله كمقال جديد يُرفض آليا.
- تقوم هيئة التحرير بإعادة المقالات **المُعدلة** الى نفس المُراجعين (الخبراء) **لإعادة المراجعة**، والتأكد من مدى التزام المؤلف (الباحث) بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.
- في حالة موافقة المُراجعين على التعديلات **يُقبل** المقال للنشر، وفي حالة عدم الموافقة **يُرفض** المقال مباشرة.

6- تُرتب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها برتبة الباحث (المُؤَلِف) ولا بمكانته العلمية، **والاشعار بالقبول لا يعني بالضرورة النشر في العدد الجاري اصداره.**

7- لا يُنشر المقال الذي سبق نشره في مجلة علمية أخرى أو ضمن أعمال ملتقى أو مؤتمر أو يوم دراسي.

8- لا يمكن نشر مقالين لنفس المُؤَلِف (الباحث) في عددين متتالين.

9- عند تقديم المقال للنشر يلتزم المُؤَلِف (الباحث) بإرسال تعهد واقرار كتابي؛ بأن بحثه أصيل ولم يسبق نشره وليس مقدما للنشر إلى أي جهة أخرى، ولن يتم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى. وفي حالة قبول نشره تُنقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترقيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والترقيم الدولي الالكتروني: EISSN: 2588-2368) **(نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر).**

خامسا - أخلاقيات النشر وحقوق الملكية الفكرية

تلتزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بنشر كافة الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلّقة بحقليْ العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرّعة عنهما، وكذا بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، من خلال الالتزام بمبادئ أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة، والوفاء بالمسؤوليات المسندة لكل طرف.

I- مسؤولية الناشر:

1- تعتبر هيئة تحرير المجلة المسؤول عن قرار النشر والطبع وفقا لسياسة المجلة والتقييد بالضوابط القانونية وأخلاقيات النشر؛ لاسيما ما تعلق بحقوق الطبع والاقتباس من الأعمال العلمية المقدمة للمجلة.

2- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات والتغيرات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها؛ وبما يتوافق وشروط وقواعد النشر الخاصة بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية دون الرجوع للمؤلفين.

3- تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

4- المقالات التي تصل للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

5- إن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر عن إلا عن آراء أصحابها، ولا يُحَمل المجلة أية مسؤولية، ويعتبر المؤلف مسؤولا وحده بكل أشكال المسؤولية عن أي انتهاكات دولية لحقوق الطبع والنشر.

6- يحق لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية إعادة نشر المقالات والأبحاث المقبولة منفصلة أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية، أو مترجمة إلى أي لغة أخرى بصورة إلكترونية أو ورقية.

7- لا يمكن نشر مقالين لنفس المُؤَلِف (الباحث) في عددين متتالين.

8- لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات المرفوضة أو غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مُؤَلفيها.

II- مسؤولية المُراجع (المُحَكّم):

1- يساهم المُراجع (المُحَكّم) في اتخاذ قرار النشر من خلال مساعدة المؤلف في تحسين مقاله وتصويبه.

2- على المُراجِع (المُحَكّم) الاستجابة والسرعة في القيام بتقييم المقالات الموجهة إليه في الآجال المحددة، وإبلاغ رئيس التحرير اذا كان موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه العلمي.

3- ضرورة المحافظة على السرية في تحكيم المقالات، وعدم الافصاح أو مناقشة محتواها مع أي طرف إلا بترخيص من رئيس التحرير.

4- على المُراجع (المُحَكّم) الالتزام بالموضوعية أثناء مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه؛ مستندا في ذلك بالحجج والأدلة الموضوعية، بعيدا عن وجهة نظره الشخصية.

III- مسؤولية المُؤَلِف وحقوقه:

1- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي، وفي حالة ثبوت أعمال منافيه لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لمدة خمس (5) سنوات.

2- أن لا يكون البحث المُقدم مستلا من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.

3- تعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

4- على المُؤَلِف التعهد بأن بحثه أصيل، ولم يسبق نشره، وليس مقدما للنشر إلى أي جهة أخرى، وفي حالة قبول نشره تنقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة1 **(نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر يتم تحميلها من صفحة المجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية)**، من خلال الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=7345

5- تلتزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بمجانية النشر، ولا تدفع في مقابل ذلك مكافآت مالية مقابل البحوث والمقالات المنشورة أو أي أعمال فكرية أخرى ما لم يكن بتكليف منها. ويحصل المُؤَلِفُون (أصحاب المقالات) على شهادة نشر، ومستلة (مختومة) من أبحاثهم المنشورة.

6- يلتزم المُؤَلِف (صاحب المقال) بذكر الإحالات بشكل مناسب؛ بإثبات الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة وفق الشروط والقواعد المتضمنة في ورقة نموذج المقال (**القالب**) (**Template**) الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.

7- على جميع المستخدمين لموقع "لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على الويب (**http://elbahith.univ-batna.dz**)، ولموقع المجلة على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (**http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86**) الالتزام بالإرشادات والتعليمات التالية:

- لا يجوز للأفراد مشاركة إسم المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بهم دون إذن الناشر.
- يجوز للأفراد عرض محتوى المجلة أو تنزيله أو طباعته أو حفظه لأغراض البحث والتدريس.
- أي استخدام و/ أو نسخ كلي أو جزئي من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، يجب أن يتضمن الاقتباس البيليوغرافي المعتاد، بما في ذلك إحالة المؤلف والتاريخ وعنوان المقالة واسم المجلة وعنوان موقعها على الويب.

9- جميع الحقوق محفوظة، بما فيها حق النشر الإلكتروني في موقع "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على "منصة المجلات العلمية الجزائرية"

(**http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86**)، ولا يجوز النقل أو الاقتباس منها إلا بالإشارة إليها وفقا:

لرخصة المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC-ND**)

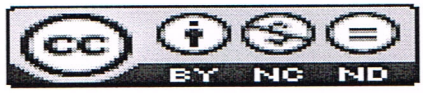

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق
CC BY-NC-ND

وهذه الرخصة تتيح للآخرين تحميل الأعمال المقدمة ومشاركتها مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي
إلى أصحابه، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامها لأغراض تجارية

هـذا المُصنَّف بواسـطة مجلـة الباحـث للدراسـات الأكاديميـة (كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية- جامعـة باتنـة1) مـرخص بموجـب تـرخيص المشـاع الإبـداعي نَسـب المُصـنَّف - غـير تجـاري - منـع الاشتقاق 4.0 دولي.

10- سياسـة الولـوج المفتـوح (Open Access): يـتم الوصـول إلى جميـع المقـالات المنشـورة مـن قبـل مجلـة الباحـث للدراسـات الأكاديميـة (ذات الترقـيم الـدولي: ISSN: 2352-975X، والترقـيم الـدولي الالكترونـي: EISSN: 2588-2368) بحريـة وبشـكل دائـم عـبر الإنترنـت فـور نشـرها، دون عوائـق، بمـا فيهـا النصـوص الكاملـة لـلأوراق البحثيـة الموجـودة؛ وذلـك تطبيقـا للمبدأ القائل بأن "**إتاحة الأبحاث بحرية للجمهور يدعم تبادلًا عالميًا أكبر للمعرفة**".

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

هيئـة التحريـر

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
بالاشتراك مع
فرقة بحث التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد
ومخبر الامن الانساني الواقع. الرهانات والآفاق
ينظم ملتقى دولي حول:
آليات مكافحة جرائم
الفساد في التشريعات
المغاربية
لا للفساد
5،4
ديسمبر
2018
كلية الحقوق
و
العلوم السياسية

دعوة للنشر

الملتقى الدولي حول:
" آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية "
المنظم يومي 04 - 05 دسمبر 2018.

تحقيقا لسياسة الولوج المفتوح Open Access حيث يتم الوصول إلى جميع المقالات المنشورة من قبل مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترقيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والترقيم الدولي الالكتروني EISSN: 2588-2368) بحرية وبشكل دائم عبر الإنترنت فور نشرها في موقع المجلة على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" ASJP (http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86)، ومن أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة وإتاحة الفرصة لكل الباحثين والأكاديميين للاطلاع على النصوص الكاملة للأوراق البحثية للتظاهرات العلمية المنظمة على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة1- الحاج لخضر.

تدعوكم هيئة التحرير وبعد موافقة الهيئة العلمية للملتقى لنشر مداخلاتكم الخاصة بالملتقى الوطني حول: **" آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية"** والمنظم يومي 04-05 ديسمبر 2018م، وذلك بعد المُراجعة والتحكيم السري للمداخلات بما يتلائم ومقتضيات البحث العلمي، ويتوافق مع خصوصية وشروط النشر المتضمنة في نموذج ورقة المقال (Template) الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، وكذا احترام الآجال المحددة لإرسال هذه المساهمات البحثية عبر رابط المجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP .

هيئة التحرير

افتتـــاحية

بداية أقدم شكري وخالص تقديري لكل من ساهم في تنظيم هذا الملتقى، وأخص بالذكر السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور مخلوفي عبد الوهاب، وأعضاء فرقة البحث التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد وأخص بالذكر الدكتورة قسوري فهيمة.

كما أشكر الأستاذ الدكتور قادري حسين رئيس مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والأفاق على توجيهاته القيمة لنا.

إن ظاهرة الفساد تعد أخطر الظواهر التي تواجه الدول بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، وهو ظاهرة تتخلل الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية للدول مع اختلاف الحجم والشكل ودرجة الإنتشار في الزمان والمكان.

لقد أخذت هذه الظاهرة أبعاد واسعة، تدخلت فيها عوامل كثيرة يصعب التمييز بينها، هذه الظاهرة تشكل خطر على المجتمع المغاربي وعلى علاقات الأفراد فيما بينهم وفيما بين الأفرد والدولة، لأنها تزعز الثقة في الدول وبهيبة وسيادة القانون.

ويصبح كل شيء مباحا، حيث يرى البعض أن الفساد إذا ما شاع تعتبر أن الرشوة أمر طبيعي، لا بد وهي حق وجب دفعه ووصل الأمر نتيجة لانخفاض أجور العاملين في دول المغرب العربي أن اعتبر البعض الرشوة بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج.

وتأتي أهمية هذا الملتقى إلى كونه يهدف إلى تحليل وتشخيص ظاهرة الفساد، وذلك بالتعرف على مظاهره وأسبابه في دول المغرب العربي، كما يسعى إلى إلقاء الضوء على أهم التشريعات والآليات المغاربية المعنية بمكافحة الفساد، وعليه فإن الإشكالية التي يطرحها هذا الملتقى هي: مدى نجاعة الآليات المكرسة في تشريعات الدول المغاربية للوقاية ومكافحة جرائم الفساد؟

إن واجب مكافحة الفساد قبله حماية النزاهة وانتهاج مفهوم الشفافية في العمل الحكومي ليس خياراً متروكاً للرغبة، بل هو إلزام والتزام شرعي ووطني وأخلاقي. وعليه فقد عملت الجزائر على وضع وتعزيز تدابير وآليات قمع ومكافحة الفساد بداية من تدعيم الترسانة التشريعية بقوانين تعزز التدابير التي تؤطر مهام الوقاية من الفساد ومحاربته وصولا إلى إنشاء

افتتـــاحية

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب قانون مكافحة الفساد سنة 2006، التي أعطاها الدستور مكانة عليا بإدراجها ضمن أحكامه كهيئة دستورية تضطلع بمهام وطنية غاية في الأهمية، وتعكس إرادة دولتنا في التصدي لكافة أشكال الفساد والجرائم ذات الصلة به، بموجب ما عهد إليها من اختصاصات في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة للفساد والعمل على تعزيز التنسيق بين كل القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

كما تم إنشاء هيئات أخرى على غرار الديوان المركزي لقمع الفساد، يضطلع بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد، والذي استحدث سنة 2011 كهيئة مركزية للضبطية القضائية مكلفة للبحث تسجيل المخالفات مع تحويل مرتكبي المخالفات أمام الجهات القضائية المختصة. هذا الديوان الذي نسعد باستظافة ممثلين عنه ومشاركتهما لنا في إثراء محاور النقاش، والتي ستكون حتما ثرية ولبنة إضافية لأهداف هذا الملتقى الدولي، كما نسعد باستظافة ومشاركة قامة علمية للدولة الشقيقة تونس ممثلا عن الهيئة الوطنية في تونس .

رئيس الملتقى
د/ أمال موساوي

التوصيات

توصيات الملتقى الدولي حول:

" آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريعات المغاربية "

المنظم يومي 04 - 05 ديسمبر 2018.

بتاريخ 05 ديسمبر 2018 بقاعة الاجتماعات بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة1، اجتمعت لجنة التوصيات للملتقى الدولي برئاسة الأستاذ الدكتور بوغزالة محمد ناصر وعضوية الأساتذة الآتية أسمائهم :

- أ.د/ عمار رزيق - جامعة باتنة1 .
- أ.د/ خلفة نادية - جامعة باتنة1.
- د/ صباح عبد الرحيم - جامعة ورقلة .
- د/ بوطورة فضيلة - جامعة تبسة .
- د/ زغدود جغلول - جامعة أم البواقي .
- د/ بوهنتالة أمال - جامعة باتنة1.
- د/ لعويجي عبد الله - جامعة باتنة1.
- د/ خليفة موراد - جامعة باتنة1.

والتي قامت بدراسة مختلف التوصيات التي أبداها المتدخلين في نهاية أعمالهم، وخصلت إلى اعتماد التوصيات الهامة التالية:

1. تجميع النصوص القانونية ذات الصلة بمكافحة الفساد والوقاية منه ضمن تقنين واحد مرجعي في شكل نشريات يتم توزيعها على مختلف المؤسسات.
2. توحيد الجهة المصرح أمامها في بداية تولي الوظيفة وعند الانتهاء منها في أجال محددة.
3. ضرورة إصدار قانون يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة (الحصول على المعلومة) تماشيا والمادة 51 من الدستور الجزائري؛ كآلية ضمن الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.
4. تفعيل دور البرلمان عن طريق لجان التحقيق في قضايا الفساد.
5. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية والنخب في محاربة الفساد.

التوصيات

6. تفعيل تدابير حمائية فعالة للمبلغين عن جرائم الفساد، وضمان عدم فقدانهم لوظائفهم كأثر للتصريح.
7. تشديد العقوبات على جرائم الفساد بما يتناسب مع حجم الجريمة المرتكبة.
8. ضرورة التأكيد على دور الإعلام الموضوعي في مكافحة الفساد، وهو ما يقتضي حماية الصحفيين من مختلف الضغوطات التي يتعرضون لها أثناء تأديتهم لمهامهم في إطار مكافحة الفساد.
9. ضرورة مواكبة التشريعات المغاربية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه لتشريعات الدول الرائدة في مكافحة الظاهرة؛ بما يتلاءم مع اتفاقية الأمم المتحدة.
10. تفعيل التعاون المغاربي في إطار الرقابة على الأموال المهربة للخارج بما يتماشى مع إستراتيجية هذه الدول في مكافحة الفساد والوقاية منه.
11. توصية بنشر أعمال الملتقى الدولي .

لجنة التوصيات

المحتويات

واقع جرائم الفساد في الدول المغاربية _____ 31

أمال موساوي - جامعة باتنة 1 - الجزائر

جريمة الرشوة، أسبابها وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري _____ 45

عبد الرحيم صباح - جامعة ورقلة - الجزائر

سياسة التجريم والعقاب لمواجهة جريمة الإختلاس وفق القانون الجزائري رقم 06-01 _____ 61

مونية بن بو عبد الله - جامعة سوق أهراس - الجزائر

الفساد الإداري في المغرب والجزائر بين أسباب استمراره وآليات الحد منه _____ 82

فضيلة بوطورة - جامعة العربي التبسي - الجزائر

مريم زغلامي - جامعة العربي التبسي - الجزائر

آلية التصريح بالممتلكات للوقاية من الفساد ومكافحته في التشريع الجزائري مقارنا بالتشريع التونسي _____ 117

جزول صالح - المركز الجامعي بمغنية - الجزائر

جريمتي الرشوة والاختلاس في القطاع العام (قراءة قانونية على ضوء التشريعين الجزائري والتونسي) _____ 137

نورة بن بوعبدالله - جامعة باتنة 1 - الجزائر

مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعة _____ 169

محمودي سماح - المركز الجامعي بريكة - الجزائر

ميدون مفيدة - جامعة بسكرة - الجزائر

مكافحة الفساد في تمويل الحملة الإنتخابية _____ 187

لوشن دلال - جامعة باتنة 1 - الجزائر

الحق في الحصول على المعلومة ودورها في مكافحة الفساد (قراءة في التشريعات ذات الصلة) _____ 206

جغلول زغدود - جامعة أم البواقي - الجزائر

دور الهيئات العليا المستقلة للرقابة المالية في مكافحة الفساد - الآليات والتحديات - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب _____ 224

يعيش تمام شوقي - جامعة بسكرة - الجزائر

صافي حمزة - جامعة بسكرة - الجزائر

المحتويات

التحفيز على الإبلاغ كآلية للكشف عن جرائم الفساد _____ 250
فايزة ميموني - جامعة باتنة 1 - الجزائر
حبيبة رحموني- جامعة خنشلة - الجزائر

مكافحة الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية في التشريع الجزائري _____ 267
الزهرة بره - جامعة البليدة 2 - الجزائر
عمار زعبي - جامعة الوادي - الجزائر

دور المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد: الجزائر نموذجا _____ 289
عبد الوهاب مخلوفي - جامعة باتنة 1 - الجزائر
أحمد زاوي - جامعة باتنة 1 - الجزائر

الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري للموظف من منظور قانوني وشرعي _____ 314
ميلود بن عبد العزيز - جامعة باتنة 1 - الجزائر
خليل غشام - جامعة سطيف2 - الجزائر

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد _____ 330
بوهنتالة فهيمة - جامعة الجزائر
فوغالي بسمة - جامعة باتنة 1 - الجزائر

الإطار المؤسسي للوقاية من الفساد المالي ومكافحته في الجزائر _____ 348
بوكورو منال - جامعة قسنطينة 1 - الجزائر

إستراتيجية الكشف عن جرائم الفساد بأساليب التحري الخاصة في القانون الجزائري 365
أمحمدي بوزينة أمنة -جامعة الشلف - الجزائر

الأداء المؤسساتي لمكافحة جرائم الفساد (الجزائر نموذجا) _____ 397
أسية بن بوعزيز - جامعة باتنة 1 - الجزائر
فتيحة بوغقال- جامعة باتنة 1 - الجزائر

الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد _____ 415
آمال بوهنتالة - جامعة باتنة 1 - الجزائر
بن لعامر وليد - جامعة باتنة 1 - الجزائر

آليات مكافحة الفساد من منظور إعلامي- الجزائر أنموذجا- _____ 430
عباس شافعة - جامعة باتنة 1 - الجزائر
براهيم سلامي - جامعة باتنة 1 - الجزائر

المحتويات

النظام القانوني للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في التشريع المغربي _____ 447

عتيقة معاوي - جامعة سطيف2 - الجزائر

حسينة شرون - جامعة بسكرة - الجزائر

هيئات وآليات مكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر تفعيلا للانخراط في المساعي الدولية لمواجهة الظاهرة _____ 476

نوفل سمايلي - جامعة العربي التبسي - الجزائر

بوطورة فاطمة الزهراء - جامعة سطيف2 - الجزائر

الفساد في دول المغرب العربي قراءة مسحية في واقع الظاهرة _____ 509

صباح حواس - جامعة باتنة1 - الجزائر

الفساد في الصفقات العمومية والجهود الوطنية في مكافحته. _____ 527

سلامي ميلود - جامعة باتنة1 - الجزائر

لكحل شهرزاد - جامعة باتنة1 - الجزائر

آليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري _____ 547

بوبشطولة بسمة - جامعة باتنة1 - الجزائر

قدة حبيبة - جامعة ورقلة - الجزائر

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ظل القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته _____ 567

نسرين مشتة - جامعة باتنة1 - الجزائر

بشير سليم - جامعة باتنة1 - الجزائر

الديوان المركزي لقمع الفساد _____ 592

لعويجي عبد الله - جامعة باتنة1 - الجزائر

بن عيسى نصيرة - جامعة باتنة1 - الجزائر

آليات مكافحة الفساد وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول المغاربية (الجزائر أنموذجا) _____ 608

عطاء الله فشار - جامعة الجلفة - الجزائر

داني الكبير نصيرة - جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

بن عياد محمد سمير - جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

المحتويات

- التعاون الدولي لخلايا معالجة الإستعلام المالي (EGMONT) للحد من جرائم الفساد المالي _____ 621
  - قسوري فهيمة - جامعة باتنة 1 - الجزائر
  - بومعراف العربي- جامعة باتنة 1 - الجزائر
- التعاون القضائي والقانوني لمكافحة جريمة غسيل الأموال والمرتكبة بواسطة تقنية المعلومات - وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لسنة 2010- ___ 639
  - وردة شرف الدين - جامعة بسكرة - الجزائر
- الجهود الأفريقية في مكافحة جرائم الفساد _____ 660
  - هيام بن فريحة - جامعة الجزائر
- التعاون المغاربي في مجال إسترداد الموجودات في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 _____ 678
  - بن جداء عبد الله - جامعة قسنطينة 1 - الجزائر
  - صحراوي عبد الرزاق - جامعة باتنة 1 - الجزائر
- دور لجان التحقيق البرلماني في الحد من ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي الجزائر والمغرب نموذجا _____ 698
  - بولقواس ابتسام - جامعة خنشلة - الجزائر
- المساعدة القانونية المتبادلة كآلية للتعاون الدولي في قضايا الفساد _____ 718
  - خرشي عمر معمر - جامعة سعيدة - الجزائر
  - ساكري زبيدة - جامعة الجزائر1
- سبل التعاون الإجرائي الدولي لمكافحة الفساد وقمعه _____ 733
  - هوام علاوة - جامعة باتنة 1 - الجزائر
  - أوراغ آسيا - جامعة باتنة 1 - الجزائر

- تُرَتب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث (المُؤَلِف) أو درجته العلمية.
- التأكيد على أن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر إلا عن أراء أصحابها، ولا يُحَمِّل المجلة أية مسؤولية، ويعتبر المُؤَلِف (المُؤَلِفين) مسؤولا وحدهُ بكل أشكال المسؤولية عن أي انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، وكل أشكال الانتحال العلمي.

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X — ELBAHITH for Academic Studies — EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 415 - 429

الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

Transparency as a Legal Approach to Curb Corruption

تاريخ الإرسال: 2019/03/24 تاريخ القبول: 2019/07/01

آمال بوهنتالة
جامعة باتنة1- الجزائر
amelunivdroit@yahoo.fr
بن لعامر وليد *
جامعة باتنة1- الجزائر
walidbenlameur57@gmail.com

ملخص:

تعد الشفافية من المسائل الإصلاحية والتي تلعب دورا مهما في عملية القضاء والحد من الفساد بكافة أشكاله، الكشف عن أنشطة الدولة التخطيطية والتنفيذية إلى المواطنين، وذلك قصد تفعيل عملية مشاركة المواطن في عملية خلق وصنع القرار، كما تعد الشفافية من أهم محاور التنمية الإقتصادية ودفع المجتمع بالنهوض، ولقد أبرمت العديد من الاتفاقيات في هذا المجال من أجل تكريسها وتعزيزها في دول العالم، كما يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في هذه العملية من خلال دوره الوقائي بكافة وسائله لخلف ثقافة الشفافية بما يتماشى وعملية الحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد؛ الإدارة؛ الشفافية؛ المشاركة؛ الرقابة.

Abstract:

Transparency is a reform issue that plays an important role in the process of elimination and the reduction of corruption in all its forms, exposing the state's planning and executive activities to citizens in order to activate the process of citizen participation in the process of creation and decision-making. Transparency is also one of the most important axes of economic development and society. In addition, civil society has played a major role in this process through its preventive role in all its means to succeed a culture of transparency in line with the process of reducing corruption.

Keywords: *Anti-corruption; Management; Transparency; Participation; Oversight.*

* - المؤلف المراسل.

مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية عرفتها المجتمعات على مر العصور، وذلك لما تلعبه هذه الظاهرة في إنتهاك المبادئ والقواعد القانونية التي تهدف للحفاظ على

المصلحة العامة، حيث أن الفساد ينطوي في جوهره على أفعال تعتبر إنحرافا ضمن نطاق الأعمال المتصلة بالحياة العامة، وكذا في محيط الأعمال الخاصة، كما أنه يرتبط بفكرة الإثراء على حساب المال العام والخدمات العامة دون وجه حق، من خلال الحصول على الفوائد المالية والخدمات بطريقة غير مشروعة، حيث أن انتشار هذه الظاهرة يعد مؤشرا قويا على تدني فعالية الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات الفعالة، وبذلك يؤدي إلى تعطيل الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن حماية فعالة للحد من هذه الظاهرة.

وتعد مسألة الشفافية من أهم طرق التنمية والإصلاح الإداري في إطار الحكم الراشد للوقاية والحد من الفساد، ولقد تبنت الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية هذا المبدأ كونه يعد من القضايا التي تعمل الدول المتقدمة لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية، ومظهرا من مظاهر الحضارة، حيث توفر الشفافية أمانا أكثر للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة أو تؤثر على مستوى الإنتاجية، وفي هذا الإطار توجهت الجهود في سبيل تفعيل هذا المبدأ إلى إبرام اتفاقيات دولية تكفل التطبيق الحقيقي للشفافية في إطار الحد من ظاهرة الفساد، وأهم هذه الجهود في مجال الشفافية سنركز على منظمة الشفافية الدولية دون أن ننسى الدور الوقائي الذي يلعبه المجتمع في مكافحة الفساد حيث أنهما لعبا دورا بارزا في تعزيز مفاهيم الشفافية كإحدى الوسائل المهمة في مواجهة الفساد الإداري والمالي، والإسراع في البحث عن الحلول التشريعية المناسبة التي تتواءم مع بيئتها الداخلية من جهة، وتحقيق المساعي الدولية التي تبذلها المنظمات الدولية وتفعيل السبل وتحقيق جهود العمل المبذولة من أجل رسم ووضع الخطط المستقبلية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاعة الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد؟**

وذلك ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: مفهوم الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد.

المحور الأول: مفهوم الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

تعتبر الشفافية من أهم الإستراتيجيات التي تعمل على تحقيق التنمية، وترشيد سلوك الأفراد وتطوير الشراكة والتعاون في التعامل مع المؤسسات والعاملين، حيث أن الشفافية تعد من أهم المتطلبات التي يرتكز عليها الإصلاح الإداري للقضاء على البيروقراطية والحد من ظاهرة الفساد.

أولا- تعريف الشفافية:

الشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العام، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة، وذلك بغية الحد من السياسات غير المعلنة أو ما يعرف بـ(خلف الكواليس)، التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح.

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح والتي لم تظهر إلا بعد تفشي ظاهرتي الفساد الإداري والمالي، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها "حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير لمعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء."[1]

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها "الإنفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف المحاسبة العمومية للقطاع العام، والذي من شأنه تقرير المساءلة وتثبيت المصلحة."[2]

ويرى الأستاذ طيب تزيني " أن الشفافية تعتبر أهم وأوسع من مفهوم الديمقراطية ذاتها، لأن الديمقراطية قد لا تتمتع بالشفافية بالضرورة خاصة عندما نجد أن درجة كبيرة من عدم الشفافية تشوب مجالات عدة في نظمها، والتي من المفروض أن تكون تشاركية وخاصة المجالات التي تمس القضايا لدى المواطن، وعليه فإن الشفافية هي

نقيض الغموض أو السرية في العمل وهي تعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة والرأي العام والمواطنين الراغبين في الإطلاع على أعمال الحكومة، وما يتعلق بها من جوانب إيجابية من وضوح للإجراءات وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات الخاصة بالوحدات والمؤسسات السياسية والإقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة، وكذا وضوح العلاقات فيما بينها من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ والوصول إلى الغايات والأهداف المعلنة مسبقا، أو من جوانب سلبية بعلاقة ذوي العلاقة من ذوي الخدمات التي يقدمها الجانب الأول وحقهم في الحصول والوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب[3].

ثانيا- أهمية الشفافية:

للشفافية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية، وتجسيد عملية الإصلاح الإداري، والعمل على رفع الجودة الإدارية، وتظهر أهمية الشفافية من خلال النقاط التالية[4]:

1. تساعد الشفافية على خلق مناخ للإبداع، فهو بذلك يعمل على إبعاد كل السلوكيات غير السوية داخل مختلف التنظيمات الإدارية والسياسية.

2. تعتبر الشفافية آلية فعالة من أجل القضاء على الفقر ورفع المستويات المعيشية، وتحقيق الحكم الراشد والإدارة الديمقراطية والإصلاح الإداري للحد من الفساد.

3. تعتبر الشفافية من بين وسائل نجاح الإدارة سواء كانت عامة أو خاصة في أداء وظائفها ونجاعة أعمالها.

4. إستخدام الشفافية في العمليات الإدارية يترتب عليه توفير والوقت والتكاليف وتجنب الفوضى وكل ما يؤدي إلى تعطيل سير هذه العملية.

5. ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يكون أداء العمل جماعيا وكذلك تكون المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي.

6. يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لهذا المفهوم باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، الأمر الذي يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة، الأمر الذي يجعل قرارات الأفراد أكثر شفافية ومصداقية.

7. العمل على إحداث تغيير في ثقافة المنظمة حتى يتكون لدى الأفراد العاملين قدرة إيجابية خالية من الروتين.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

8. تأكيد مصداقية أي منظمة أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

9. خلق ممارسة سياسية ونزاهة في أداء العمل الحكومي.

10.تعمل الشفافية على منح الانحراف وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز بعيدا عن الاجتهاد الشخصي.

11.تعد الشفافية مسألة محورية في عملية التنمية وذلك لكونها تعمل على تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، وتأكيد حق المواطن في فهم ومراقبة وتقييم القرارات التي يتخذها المسؤولين وتدعوا للانفتاح الإداري.

12.تساعد الأفراد في التعبير عن ذواتهم، الأمر الذي من شأنه رفع درجة الرضا الوظيفي للأفراد ويساهم في الارتقاء بمستوى الأداء النوعي وجودة النتائج[5].

ثالثًا- عوامل نجاح الشفافية:

إن العمل على تحقيق الشفافية لا يتأتى إلا من خلال توفير جملة من العوامل التي تعمل على تفعيل تأكيد دورها في تجسيد المنظمة الإصلاحية للإدارة قصد الحد من الفساد، وتتمثل أهم العوامل في نجاح الشفافية ما يلي[6]:

1. ضرورة وجود بيئة عملية: حيث تعمل على توفير التدابير الضرورية والتي من شأنها التحقق من أداء المؤسسات لوظائفها والتعرف على مكامن النقص بالنسبة لإجراءات معينة.

2. العمل بسياسة الدوران الوظيفي: بحيث لا يستمر الموظف وخاصة كبار الموظفين في الموقع الوظيفي الواحد لمدة زمنية طويلة، لأن ذلك يؤدي إلى الروتين والتعامل مع الموقع كحق مكتسب، ولعل تدوير الموظفين هو نوع من التدريب وتكامل المعلومات.

3. تهيئة بيئة عملية صحية تقوم على إرضاء العاملين والمتابعة الموضوعية وبث روح الجماعة: لا شك أن الموظف الذي يتحقق له الرضا الوظيفي سيكون أكثر حرصا من غيره على الإلتزام بالممارسات الإدارية السليمة، والإبتعاد عن الممارسات الفاسدة كما أن المتابعة المستمرة لأداء العاملين في المراحل المختلفة تساعد على اكتشاف

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الإنحرافات أولا بأول قبل تفاقمها وكذلك إلتزام العاملين داخل المؤسسة بروح الجماعة والعمل معا كفريق واحد يترتب عنه صعوبة انتشار الفساد فيما بينهم.

4. تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء المنافسة دون تعقيد: ويندرج ضمن ذلك نشر المعلومات والبيانات وتوفير الأدلة عن إجراءات عمل المؤسسة واقتصار الإجراءات الضرورية ما أمكن ذلك، حيث أن الإدارة لا تقتضي بالشفافية امتناع العاملين عن اجتناب المخالفات فحسب ولكن الإلتزام أيضا بالإبلاغ عن مخالفات الغير إن حدثت.

5. تأمين الموظف الذي يكشف التجاوزات أو الإنحرافات: ويتلخص التأمين في حمايته من النقل أو الفصل أو الحرمان من المزايا المالية التي يحصل عليها، وذلك قصد تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن تجاوزات الرؤساء.

6. ضرورة تنظيم دورات تأهيلية للموظفين في كافة الجهات قصد تكريس الشفافية والعمل على تطبيقها: وهو ما يؤدي إلى خلق ثقافة تنظيمية أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير.

7. اتخاذ الإجراءات ذات العلاقة باختيار أو تعيين الموظفين، أو مكافأتهم أو تقييمهم، أو نقلهم، أو انتدابهم، أو بأي أمر من الأمور المتعلقة بشفافية ونزاهة مطلقة وبمنأى عن أي اعتبارات.

وتنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التالية لتحقيق الشفافية وتفعيل نجاحها[7]:

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع القواعد القانونية المكتوبة والمنشورة.

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات الواجب توفيرها، وكذا المواعيد التي يجب نشرها فيها، والمسؤولية القانونية المترتبة في حالة الإخلال بعدم نشرها

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطر الاستثمارية.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- أن تكون النصوص والقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

- أن يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم.

- أن يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.

- أن يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم بها الدوائر الحكومية والتي تمس بحياة المواطنين بشكل مباشر.

- أن تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة ذلك بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

وبالرجوع لأحكام المادة 20 من قانون مكافحة الفساد التي نصت على المهام التي تقوم بها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فإن مهامها تعد من بين التدابير القانونية التي سعت إليها الجزائر من أجل تكريس وتعزيز مبدأ الشفافية وذلك من خلال المهام التالية[8]:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد ومكافحته لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة.

- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.

- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية وعوامل تقديم توصياتها لإزالتها.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.

- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية المنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

رابعًا- الأداء الوظيفي للشفافية في مكافحة الفساد:

هناك ربط للشفافية بنجاح الأداء الحكومي والتقليل من ظاهرة الفساد، الأمر الذي جعل الدول تعمل على تنمية الأجهزة الحكومية من خلال إرساء مبدأ الشفافية، حيث يصبح بمقدورها مراقبة الحكومات ومحاسبتها من خلال التأكد من مدى تعزيز مبدأ الشفافية، وأهم الأداءات الوظيفية للشفافية في مكافحة الفساد من خلال:

1. تعزيزها للحكم الراشد والعمل على وضع مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، كما تلتزم الدول بإخضاع إجراءات الترقية والتفويض للمعايير الموضوعية مثل الجدارة، الإنصاف، وبالتالي ضمان أن تكون الخدمات العامة محكومة بمبادئ الكفاءة والشفافية.

2. توسيع فكرة المزية والتي تسهل كل عطية أو هبة أو أي منفعة أخرى، فقد تكون ذات طبيعة مادية مثل المال المنقول أو العقار، وقد تكون ذات طبيعة معنوية كالترقية، وبالنسبة لتوسيع فكرة المزية كأداء وظيفي لتفعيل الشفافية في مكافحة الفساد فقد أخذت به منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي أدى إلى تجسيد مبدأ المنافسة النزيهة في المعاملات التجارية الدولية.

3. منع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة وتقديم يد العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد وتفعيل الشفافية، وهذا ما جسده البنك الدولي كاستجابة سريعة لمقتضيات كشف الفساد[9] حتى تصبح أكثر كفاءة وأكثر خضوعا للمساءلة وبالتالي أكثر شفافية.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

4. وضوح الأدوار والمستويات وعلانية عمليات الموازنة للاطلاع العام، وهذه بمجملها دعائم لتكريس الشفافية المالية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، حيث أن التمييز الواضح بين الأنشطة الحكومية والأنشطة التجارية ووجود إطار قانوني يوضح وينظم إدارة المالية العامة لكي يتعامل بمزيد من الوضوح مع قضايا الشفافية المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، والقضايا المماثلة المتعلقة بالترتيبات التعاقدية بين الحكومة والقائمين على القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالنسبة لعلانية عمليات الموازنة التي تعتبر أداة الحكومة الأساسية لوضع وتفقد السياسات المالية العامة، وبالتالي فالمعلومات المقدمة في الموازنة السنوية يجب أن تغطي كافة الأنشطة المالية العامة بصرف النظر عن الترتيبات المؤسسية التي تتم وفقا لها تلك الأنشطة، وزيادة التأكيد على أهمية الشفافية فيما يتعلق بنوعية الافتراضات، وواقعية الموازنة عموما، وهذا لا يتأتى إلا من خلال[10]:

أ.إتاحة المعلومات للاطلاع العام: حيث يؤكد هذا المبدأ على ضرورة نشر المعلومات الشاملة على المالية العامة والتي قد تتوفر في وثائق الموازنة أو في تقارير المالية العامة، والتي يجب أن تكون موصوفة وصفا دقيقا للمخاطر المالية والخصوم الاحتمالية وكذا الأنشطة شبه المالية العامة والنفقات الضريبية.

ب. ضمان صحة البيانات والمعلومات: وذلك بهدف ضمان الحكومة لمعايير جودتها مع ضرورة إخضاع تلك المعلومات إلى فحص مستقل، حيث يجب أن يستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، وإخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية ذات الفعالية الأكيدة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية.

ج. تعزيز الوعي الأخلاقي لدى المواطنين لمحاربة الفساد الإداري قصد تنمية المعايير الأخلاقية للمواطنين.

المحور الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

لقد شهد المجتمع الدولي تغيرا ملحوظا في الكفاح العالمي ضد الجرائم المالية والإدارية من خلال تزايد حجم الآليات المكرسة للحد من الفساد، وذلك بظهور آليات متعددة الأطراف والتي أنشأت خصيصا لهذا الغرض من خلال العمل على تكريس

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الشفافية وإلزام العديد من الدول بضرورة الأخذ بها بغية تخطي عقبة خطر الفساد الدولي والذي سيتعاظم دوره، وفي هذا الصدد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بهدف بذل جهودها وتقريب وجهة نظرها والوقوف على المواطن المتعلقة بهذه الجرائم، حيث ظهرت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتكريس الشفافية في الحد من الفساد على جميع الأصعدة، وتعتبر منظمة الشفافية الدولية وهيئات المجتمع المدني من أكبر الآليات نشاطا وفعالية في مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم المترتبة عنه.

أولا- منظمة الشفافية الدولية:

أنشأت منظمة الشفافية الدولية سنة 1993 ويقع مقرها ببرلين، وهي من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد فيها، وذلك لكونها تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد فيها[11].

فهي ترى أن مشكلة الفساد مشكلة عالمية تحتاج إلى مبادرة على نطاق واسع ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال نشر التقارير بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرا أوعلانية لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة، ووضع خطط طويلة المدى من أجل تأسيس شعبة من ذوي الاهتمامات بشأن العالم لخلق إرادة سياسية قامعة للفساد وكافة الجرائم المالية[12]، لذلك اجتمعت الدول في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد وتكمن مهمتها في التزامها في الكشف عن الفساد حول العالم، كما يجب على الدول استخدام المساعدات المالية لتدعيم المؤسسات الحكومية وتدعيم قضاء مستقل، كذلك يجب أن يكون القضاة أنفسهم خاضعين للقوانين، فتهتم بتكريس جهودها في مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم فهي تعمل بكل نشاط وفعالية منذ تأسيسها على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية للقضاء على الفساد بكافة أشكاله.

لقد ارتكز عمل منظمة الشفافية الدولية من أجل محاربة الفساد والقضاء على الجرائم المالية على جملة من الأهداف والقواعد الأساسية وهي:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

1. **النزاهة:** التي تعتبر من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة ومباشرة الخدمات العمومية.

2. **الشفافية:** أي الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية والمساءلة على المستويين المحلي والدولي، فهي تعمل على لفت أنظار وسائل الإعلام والمجتمع المدني بكل أطيافه على أخطار الفساد، والكشف عن الأضرار التي تسببها لا سيما في البلدان النامية[13].

ومن أجل تجسيد هذه المعايير والأسس وبحث متابعة قضايا الفساد طورت منظمة الشفافية المؤشرات التالية:

أ.مؤشر مدركات الفساد: وهو الذي يعمل على تقسيم وترتيب الدول طبقا لدرجة وإدراك وجود الفساد بين المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد ويستند إلى دراسات متنوعة، يصدر من خلالها أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها ونظرياتهم إلى مدى انتشار الفساد والرشوة، حيث يضم معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين كما يقيم حجم الفساد في مختلف دول العالم من قبل خبراء مقيمين داخل البلاد أو خارجها، وذلك حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم من خلال ترتيب الدول حسب الدول الأقل فسادا[14].

ب. مؤشر دافعي الرشاوي: وهو يقيس من وجه الشركات الصناعية والمتعددة الجنسيات والتي قد تدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمالها ولتصدير منتوجاتها لتلك الدول[15].

ج. التقرير العالمي الشامل: ويركز بشكل عام على الفساد في قطاع معين من القطاعات الحيوية في مختلف مناطق العالم، وحمل النزاهة لهذه الفروع مما دفعت برؤساء العالم الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة.

ونشر التقرير العالمي لأول مرة سنة 2001 كسبيل من السبل الدولية المعززة لمبدأ الشفافية قصد الحد من ظاهرة الفساد[16].

وعليه فإن الهدف الأساسي للمنظمة كما جاء في ورقتها التأسيسية هو الحد من ظاهرة الفساد على المستوى الدولي عن طريق اتحاد عالمي بتقويم نظم النزاهة والشفافية العالمية من أجل متابعة ممارسات الفساد وكشف ملفاته، والوقوف على ندى انتشاره وتورط المسؤولين في مختلف دول العالم، كما تعمل منظمة الشفافية الدولية على زيادة الوعي بمخاطر الفساد وتشجيع المجتمع الدولي على مراقبة ومساءلة الحكومة على مختلف الصفقات مع رجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد[17].

ولقد كان لمنظمة الشفافية الدولية العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم المالية، فهي تعمل على زيادة فروعها بشكل مستمر في مختلف أنحاء العالم نظرا لما تلعبه الشفافية في دور كبير في معالجة قضايا الفساد على المستوى الدولي.

ثانيا- منظمات المجتمع المدني:

لقد أصبح وجود منظمات المجتمع المدني من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، ويلعب المجتمع المدني دورا مكملا لدور الدول سواء بمفردها أو باشتراكها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية، حيث لها دور حيوي ومؤثر في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحة هذه الظاهرة.

ويقصد بالمجتمع المدني كل الجمعيات مثل جمعيات حماية المستهلك، جمعيات النزاهة والشفافية، النقابات، التجمعات، الصحافة، مجالس حقوق الإنسان، ومنظمة مراسلون بلا حدود، وهي منظمات تتمتع بالنزاهة والشفافية وليس لديها أي توجه سياسي تتمتع بالاستقلال المادي حتى لا يتم استغلالها من قبل جهات أجنبية من أجل تحقيق مآربها[18].

وتظهر جهود منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية من أجل الحد من ظاهرة الفساد من خلال الدور الوقائي الذي تلعبه وذلك من خلال:

1. **التوعية الاجتماعية:** حيث يعمل المجتمع المدني على خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعزز لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع، وذلك باستعمال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى الوعي وعقلية المواطن

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، هذا الأخير الذي يؤثر سلبا في بنية المجتمع والإقتصاد[19].

2. **إعداد الدراسات والبحوث:** وذلك عن طريق الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد من أجل نشرها وتقييمها وتمكينها من ذلك بغية كشف الممارسات المتعلقة بالفساد، وإعداد التقارير المتعلقة بالدراسات حول الفساد في قطاع معين وفي دولة معينة، وكذا فضح الممارسات الفاسدة والعمل على تعبئة الرأي العام وإضفاء الشفافية والمساءلة من خلال إعداد البحوث والدراسات حتى تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد بكل أشكاله.

3. **التعاون المتبادل:** وذلك من خلال تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية، والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حتى يتسنى لها القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة، مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة وتحقيق الأهداف المنشودة من أجل إقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات ومصالح مجتمعاتها المحلية[20].

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية المتعلقة بالشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد نجد أن الشفافية تعد مسألة مهمة من المسائل الناجحة في خلق التنمية الإقتصادية والإصلاح الإداري في إطار الحكم الراشد للوقاية من الفساد والحد منه، وذلك لكونه آلية فعالة للكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، ولقد كرسته الدول باعتباره مظهرا من الحضارة وتجسيد الديمقراطية وذلك لما تلعبه الشفافية من دور كبير في وصول المعلومات الكاملة عن الأنشطة الحكومية وما يتعلق بها، حيث تظهر أهميتها في تجسيد عملية الإصلاح الإداري وخلق مناخ للإبداع داخل مختلف التنظيمات الإدارية والسياسية لنجاعة أعمالها للحد من الفساد، حيث تعمل على تعزيز الرقابة لتكون قرارات الأفراد ذات مصداقية وهي بذلك تعد أحد أهم مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة ودفعها للمجتمع

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

بالتقدم والتطور، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير جملة من العوامل والتي من شأنها التعرف على مكامن النقص.

ولقد برزت العديد من الجهود الدولية لتكريسها، وتعد منظمة الشفافية الدولية بإحصائياتها ومؤشراتها في تحديد درجة الفساد لدى الدول ومدى وجود الشفافية في مناخها الوظيفي من أهم الجهود المبذولة في هذا المجال، دون أن نتناسى الجهود المبذولة من طرف المجتمع المدني بكل أطيافه في خلق ثقافة مناهضة للفساد من خلال تعزيز لمفهوم الشفافية من خلال التوعية الاجتماعية للمواطنين من أجل تعزيز مفهوم النزاهة والشفافية في الحد من الفساد بكل أشكاله.

وعليه نقدم التوصيات التالية:

1. إجراء المزيد من التحسين والتطوير للعمل الحقيقي وهذا بتوظيف أساليب جد متطورة وإنشاء مراكز مراقبة تعمل على تكريس الشفافية.
2. تعديل المنظومة القانونية بما يتماشى مع الشفافية من خلال وضع الميكانيزمات والآليات الضرورية لتحقيق الشفافية.
3. الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات العالمية في مجال تعزيز الشفافية.
4. القيام بدراسات وتقييمات حول مكامن الضعف التي تعتري الأداءات الحكومية في تكريس الشفافية وبذل الحلول للقضاء عليها.
5. بلورة مشاركة المجتمع المدني في الكشف عن جرائم الفساد والمساهمة في التبليغ في حالة غياب الشفافية.
6. إعداد دورات تأهيلية وتدريبية لتكريس الشفافية على مستوى الإدارات والمعاهد والجامعات.

الهوامش والمراجع:

(1)- عصام عبد الفتاح عطر: الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 260.

(2)- عماد صلاح عبد الرزاق/الشيخ داوود: الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 146.

(3)- الحاج علي بدر الدين: جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015- 2016، ص 473.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

[4]- المرجع نفسه، ص 475، 474.

[5]- محمد بن محمد أحمد الحربي: درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود" السعودية"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 1، العدد6، 2012، ص317.

[6]- الحاج علي بدر الدين: المرجع السابق، ص476.

[7]- بوزيد السايح: سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مخبر الجامعة" المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العدد 10، 2012، ص58.

[8]- المادة 20 من القانون 06-01، المؤرخ في 20 فبراير2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، عدد14 الصادرة في 2006/03/08، وانظر كذلك:

- حسين فريجة: المجتمع الدولي ومكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص46.

[9]- عبير مصلح: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007، ص37.

[10]- الحاج علي بدر الدين: المرجع السابق، ص 479، 480.

[11]- عبير مصلح: المرجع السابق، ص 87.

[12]- حاحة عبد العالي: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 40، 41.

[13]- لموسخ محمد: دور الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.univ-media.dz .

[14]- سايح بوزيد: المرجع السابق، ص61.

[15]- لموسخ محمد: المرجع السابق.

[16]- بوسعيود سارة: دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص93.

[17]- المرجع نفسه، ص93.

[18]- حسين المحمدي بوادي: الفساد الإداري، لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص170.

[19]- المرجع نفسه، ص176.

[20]- عصام عبد الفتاح مطر: المرجع السابق، ص486.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X